أبجديّات المبادرات من أجل ثقافة نزع التسلح وعدم الانتشار النووي

بقلم: ماساكو توكي و ويليام س. بوتر

تعتبر الثقافة والتدريب من بين أهم الأدوات ولكن أقلّها استخداماً من أجل تشجيع نزع التسلُّح وعدم الانتشار النووي. ورغم أن عدداً قليلاً من الحكومات الوطنية أو المنظمات الدولية قد أنفقت أموالاً بشكلٍ ملحوظٍ في مثل هذه البرامج التدريبية، إلا أنه يوجد إقرار متنامٍ بين الدول بالحاجة لتقويم هذا الوضع. يتمثَّل هذا التطوُّر الإيجابي في الدعم الواسع لتوصيات دراسة أجرتها الأمم المتحدة حول نزع التسلُّح وعدم الانتشار النووي وفي المبادرات ذات الصلة ضمن عملية المراجعة لمعاهدة عدم الانتشار النووي (NPT).

ونظراً لانعقاد مؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار النووي NPT الوشيك في عام 2005، من المفيد أن نجري تقييماً شاملاً لتنفيذ توصيات الدراسة التي أجرتها الأمم المتحدة. وعلى وجه الخصوص، من المهمّ أن نلاحظ التقدُّم الذي تمَّ إحرازه ضمن سياق عملية مراجعة NPT، بالإضافة إلى العقبات التي يجب تخطّيها إذا ما أُريد تحقيق كلّ ما هو ممكن من ثقافة نزع التسلُّح وعدم الانتشار.

دراسة الأمم المتحدة: كيف نفكّر بالقضايا

أُنيطت الدراسة التي قامت بها الأمم المتحدة بالأمين العام كوفي أنان بموجب قرار من الجمعية العامة في العام 2000، برعاية المكسيك وإحدى عشرة دولة أخرى. وفي آب/أغسطس من العام 2002 قام فريق الخبراء الذي دُعي للاجتماع من كلٍّ من مصر وهنغاريا والهند واليابان والمكسيك ونيوزيلندا والبيرو وبولندا والسنغال والسويد بإعداد تقرير عن تلك الدراسة، قدَّمه للأمين العام كوفي أنان مع وثيقة إجماع بالرأي تتضمّن 34 توصية عملية. أقرَّت الجمعية العامة الدراسة في تشرين الثاني/نوفمبر من عام 2002 ونقلت توصياتها كي تنفذها الدول الأعضاء، ومنظمات الأمم المتحدة، ومنظمات دولية أخرى، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية (NGOs)، ووسائل الإعلام.

لا يسمح المكان بالسرد والتعداد لتوصيات الدراسة البالغ عددها 34 توصية، وسنكتفي بالتحليل. فالجميع يعلم، على أية حال، بما جاء في المقدمة بأن ثقافة نزع التسلُّح وعدم الانتشار النووي المتزامنين يجب أن تقتحما مفهوم "كيف نفكّر" بدلاً من "بماذا نفكّر" حول قضايا السِّلم والأمن. بعبارة أخرى، إن الهدف التربوي الأساسي هو تطوير مهارات تفكير نقدية. وعلى سبيل المثال، يمكن تسهيل هذا الهدف بتشجيع التعلُّم بالمشاركة، وإدخال نزع التسلُّح وعدم الانتشار لدى كلّ مستويات التربية والتعليم الرسمية وغير الرسمية، واستخدام تقانات جديدة للمعلومات والاتصال، وتوفير فرص تدريب على العمل كمكمّلة للتربية المدرسية، وتحسين العلاقة بين أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة.

تنفيذ التوصيات

في تشرين الثاني /نوفمبر من العام 2004، قدّم الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان تقريراً إلى الجمعية العامة عن تنفيذ توصيات الدراسة. توضِّح الدراسة - وكذلك قرار الجمعية العامة الجديد الذي اتُّخِذ بشأن الموضوع - أمرين اثنين: التعهّد بتطبيق ثقافة نزع التسلُّح وعدم الانتشار وصعوبة الانتقال من اتفاق حول مبادئ عريضة إلى تنفيذ إجراءات واقعية وعملية.

ونقل تقرير الأمين العام ردوداً مفيدة من هنغاريا، والمكسيك، ونيوزيلندا، والاتحاد الروسي، والسويد، وفنزويلا على خطوات كانت قد اتخذتها بخصوص تنفيذ دراسة الأمم المتحدة. كان تعقيب نيوزيلندا مفصّلاً بصورة خاصّة حيث يمكن أن يُستخدم كنموذج للتقارير المستقبلية من قِبَل الدول الأخرى. كذلك كان تقرير الاتحاد الروسي مهمّاً نظراً لمحتوياته الغنية ولكونه يمثّل أول ارتباط رسمي تلتزم به دولة تمتلك أسلحة نووية في عملية إعداد التقرير. بالإضافة إلى ذلك، كانت تُقدَّم تقارير معلوماتية من قِبَل إدارة شؤون نزع التسلُّح التابعة للأمم المتحدة، وإدارة المعلومات العامة التابعة للأمم المتحدة، ومعهد أبحاث نزع التسلُّح التابع للأمم المتحدة، والوكالة

الدولية للطاقة الذرية، وجامعة الأمم المتحدة، والجامعة من أجل السلم، بالإضافة إلى خمس منظمات غير حكومية.

مما لا يشجِّع أن عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي قدَّمت تقارير حتى الآن قليل جداً. ومما يدهش ويثبط الهمم، على وجه الخصوص، هو إخفاق نصف عدد الدول الأعضاء التي شاركت في فريق الخبراء في تقديم ردودها في الوقت المناسب. وإلى حدٍّ ما، يمكن أن يُعزى المعدّل المنخفض لإعداد التقارير إلى الجهل بآلية إعداد التقارير، وإلى فقدان نقاط الاتصال الواضحة لدى بعض الحكومات، وإلى حقيقة كون كثير من الدول جاهلة بالموعد النهائي لتقديم التقارير.

إن الزيادة الملحوظة في عدد مقدّمي الاقتراحات من أجل تبنّي القرار الأخير للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2004 الذي يتناول ثقافة نزع التسلُّح وعدم الانتشار يشكّل علامة إيجابية في هذا الخصوص. وتبنّت القرار إحدى وثلاثون دولة بما فيها جميع الدول التي شاركت في الدراسة التي أعدّتها الأمم المتحدة، بالإضافة إلى دولتين (فرنسا والهند) عندهما قدرات واضحة من الأسلحة النووية. ومن بين الأمور الأخرى، يضع القرار "ثقافة نزع التسلُّح وعدم الانتشار" على الأجندة المؤقتة للدورة الحادية والستين للجمعية العامة –وهذا مؤشِّرٌ على إقرار هيئة الأمم المتحدة بالحاجة إلى دراسة الموضوع على أساس نظامي.

عملية مراجعة المعاهدة NPT

طُرحت مبدئياً مسألة الثقافة في عملية مراجعة المعاهدة NPT في نيسان/أبريل من عام 2002 في الدورة الأولى للّجنة التحضيرية لمؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار لعام 2005. وكانت اليابان وقرغيزستان ونيوزيلندا والسويد من بين دول المعاهدة NPT التي أشارت إلى هذه المسألة، ولوحظت أهمية الثقافة من أجل "تعزيز نزع التسلُّح وعدم الانتشار بالنسبة للأجيال القادمة" في الملخّص الواقعي لرئيس اللجنة التحضيرية. وفي اللجنة التحضيرية للمعاهدة عام 2003، أشارت دولٌ أكثر بصورة إيجابية إلى دور الثقافة كأداة لنزع التسلُّح وعدم الانتشار، كما قدَّمت اليابان ورقة عمل، بالأصالة عن نفسها وبالنيابة عن سبع دول أخرى. إضافة إلى ذلك، لاحظ الملخص الواقعي لرئيس اللجنة التحضيرية أن الدول رحّبت بتقرير فريق خبراء الأمم المتحدة وكانت متشجعة على أن تتضمّن برامجها الثقافية والتدريبية معلومات حول المعاهدة، ومؤتمرات مراجعتها، وعمل الدول لتنفيذ المعاهدة. وقد دعم عدد أكبر من الدول، بما فيها ثلاث من تلك التي تمتلك أسلحة نووية مفهوم ثقافة نزع التسلُّح وعدم الانتشار في اللجنة التحضيرية للمعاهدة NPT لعام 2004. وبالرغم من الدعم الواسع الانتشار لهذه القضية، الذي شمل ورقة عمل جديدة قدمتها اليابان بالأصالة عن نفسها وبالنيابة عن سبع دول أخرى، فإن اللجنة التحضيرية لعام 2004 لم تكن قادرة على أن توافق على أي توصيات (بشأن الثقافة أو أي قضايا أخرى) لمؤتمر المراجعة لعام 2005.

الخطوات القادمة

لقد تكشَّف بسهولة نسبية في سياق المعاهدة NPT الوصول إلى ما يشبه الإجماع بين دول المعاهدة NPT لدعم المفهوم العام لثقافة نزع التسلُّح وعدم الانتشار النووي. والمهمّة الأكثر صعوبة، بل الأهم الآن، تكمن في ترجمة ذلك الدعم من حيث المبدأ إلى فعل ذي معنى يُعزّز أهداف المعاهدة NPT ويؤيد تنفيذها الكامل والفعّال.

ونظراً لحداثة ظهور قضية الثقافة، فلا توجد سابقة حتى الآن لمعرفة المكان الذي ستنتمي إليه في أجندة مؤتمر مراجعة المعاهدة NPT. ورغم أن الموضوع اتجه في المقام الأول لأن يُطرح للمناقشة مع الإشارة إلى مجموعة قضايا نزع التسلُّح في اللجان التحضيرية للأعوام 2002 و2003 و2004، لكن يمكن أن يُجادل بأن ثقافة نزع التسلُّح وعدم الانتشار النووي هي أيضاً بنفس القدر من الصلة مع قضايا عدم الانتشار النووي، والضمانات، والامتثال، والاستخدام السلمي للطاقة النووية، ومراقبة الصادرات، والمناطق الخالية من الأسلحة النووية، وقضايا إقليمية.

وعلى سبيل المثال، يمكن للمرء أن يبحث عن الدعم من الأطراف الدولية للمعاهدة NPT في مؤتمر المراجعة عام 2005 من أجل الإجراءات التالية:

عدم الانتشار النووي: يجب تشجيع دول المعاهدة NPT على تخصيص موارد مالية إضافية لتطوير وتعزيز ودعم نشاطات ثقافة عدم الانتشار النووي، بما فيها الإشراف على المِنَح الجامعية للطلاب الخرّيجين من أجل التدريب المتقدم والمتعدد الاختصاصات في مجال عدم الانتشار النووي. وينبغي تشجيع الدول على وضع برامج إقامة (يتدرب بموجبها الطلاب والخريجون) ضمن الوكالات الحكومية المعنية، كما ينبغي على المنظمات الدولية التي تتحمّل المسؤوليات عن عدم الانتشار أن تُزوّد الطلاب الخريجين بالتدريب على العمل. أما الوكالات الحكومية ذات الصلة، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، فينبغي تشجيعها على تطوير ونشر مواد ثقافية عن عدم الانتشار سهلة الفهم والاستخدام بين الجماهير من كلِّ المستويات الثقافية.

الضمانات: ينبغي تشجيع دول معاهدة NPT على إقامة حلقات دراسية (seminars) بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرّية لتيسير إبرام اتفاقات الضمانات والبروتوكول الإضافي والالتزام القوي بها. كما ينبغي تشجيع الوكالة الدولية للطاقة الذرّية على تطوير عناصر معلومات على الشبكات تكون أسهل للفهم والاستخدام وأكثر تفاعلية، وتفيد كمركز تبادل للمعلومات حول كلّ القضايا المرافقة للضمانات الدولية.

الامتثال: ينبغي تشجيع دول معاهدة NPT على تطوير أدوات (مواد) ثقافية تنصبّ على أهمية الامتثال لكلِّ أحكام المعاهدة NPT، وكذلك على نتائجها على الانتشار. كما ينبغي على الدول أن تتعاون مع المعاهد الأكاديمية والبحثية لتنظيم حلقات دراسية بهدف تشجيع الامتثال الكامل لأحكام المعاهدة NPT.

الاستخدامات السلمية: يجب تشجيع الصناعة النووية والمعاهد الأكاديمية على إقامة شراكة مع دول المعاهدة NPT والمنظمات الدولية ذات الصلة لتحديد المعلومات حول المقاربات الجديدة -الفنية منها والسياسية- وتقييمها ونشرها من أجل تشجيع الطاقة النووية السلمية التي تقلّل من إمكان إساءة استخدامها للأغراض العسكرية.

مراقبة الصادرات: يجب تشجيع دول المعاهدة NPT، بالتعاون مع منظمات إقليمية ودولية، لزيادة دعمها لمقرّرات تدريب الموظفين

الحكوميين والمسؤولين عن تنفيذ القانون فيما يخص مراقبة تصدير عدم الانتشار النووي. كما ينبغي تشجيع الوكالات الحكومية التي تتعامل مع مراقبة الصادرات على نشر معلومات عامة أكثر حول آليات مراقبة الصادرات ومساهمتها في عدم الانتشار النووي. ويجب تشجيع المعاهد الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية على وضع مقرّرات تدريبية وتنظيم حلقات دراسية بهدف تسهيل تنفيذ قرار مجلس الأمن في الأمم المتحدة رقم 1540 حول عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

نزع التسلُّح: ينبغي تشجيع دول المعاهدة NPT على التعاون مع المؤسسات الأكاديمية لتطوير مناهج دراسية جامعية نموذجية حول نزع التسلُّح وعدم الانتشار النووي. ويجب تشجيع الدول على زيادة دعمها لنشاطات نزع التسلُّح وعدم الانتشار في إدارة شؤون نزع التسلُّح في الأمم المتحدة، UNIDIR، ومنظمات دولية أخرى في سعيها لتنفيذ الدراسة التي أعدّتها الأمم المتحدة.

المناطق الخالية من الأسلحة النووية (NWFZs)، والقضايا الإقليمية

يجب تشجيع دول المعاهدة NPT والمنظمات الإقليمية، مثل وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي (OPANAL)، على نشر معلومات أكثر بين عامة الناس حول مساهمات المناطق الخالية من الأسلحة النووية (NWFZs) في نزع التسلُّح، وعدم الانتشار، والأمن الإقليمي. وينبغي تشجيع المعاهد الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية على تحليل الدروس المأخوذة من المناطق الخالية من الأسلحة النووية NWFZs التي لا تزال موجودة بهدف وضع توصيات حول وسائل لتسريع دخول NWFZs التي تمَّ التفاوض بشأنها مؤخراً حيِّز التنفيذ وإقرار مناطق إضافية خالية من الأسلحة النووية على أساس الاتفاقات التي توصَّلت إليها دول المنطقة بإرادتها.

دفع المشاركات الفعّالة للأمام

اتُّخذت خطوات واسعة هامة في فترة زمنية قصيرة نسبياً لتنظيم الاعتبارات المتعلقة بثقافة نزع التسلُّح وعدم الانتشار النووي في ندوات عامة كبيرة كاللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة وعملية مراجعة المعاهدة NPT. ومع ذلك، هناك أكثر بكثير مما ينبغي فعله إذا ما أُريد أن تتحقّق جهود الخطوات العملية التي اتّخذها فريق خبراء الأمم المتحدة.

تُعَدُّ الموارد المالية المحدودة، والعطالة البيروقراطية، والأولويات المتنافسة، والإرادة السياسية المشكوك فيها حول دور العديد من الحكومات الوطنية، من بين العوائق التي ينبغي التغلُّب عليها. لكن هذه القيود مع ذلك موجودة دوماً ولن يتم تذليلها مادام هناك منطق مفروض بالقوة لتوصيات الدراسة التي أعدَّتها الأمم المتحدة وطالما أن هناك جماهير مفطورة بطبيعتها على ثقافة نزع التسلُّح وعدم الانتشار يتم حشدها وتعبئتها.

إن التنفيذ الناجح للخطوات التي دعت إليها دراسة الأمم المتحدة سيتطلّب، أكثر من أي شيء آخر، مشاركة فعّالة بين الحكومات الوطنية، والمنظمات الدولية، والمعاهد التربوية، والمجتمع المدني. ومن المأمول فيه أن مثل هذا التحالف الموجَّه بالتربية سيجد صيغة في مؤتمر مراجعة المعاهدة NPT عام 2005، الذي سيكون فرصة لإثبات أنه حتى الدبلوماسيين قابلون للتعلُّم حول نزع التسلُّح وعدم الانتشار النووي.

المصادر على الشبكة العالمية (ويب Web)

المصادر حول ثقافة نزع التسلُّح وعدم الانتشار متاحة على شبكة الإنترنت بصورة متزايدة. فإدارة الأمم المتحدة لشؤون نزع التسلُّح قد طرحت مقالات جديدة على موقعها على الإنترنت تتضمّن ارتباطات بالمعاهد الأكاديمية، والمراكز الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، وهيئات أخرى تهتم بالجهود التربوية. تفحَّص الصفحات على الموقع http://disarmament2.un.org/DNPE.nsf

لقد طوَّر مركز دراسات عدم الانتشار النووي (CNS) سلسلة من الدروس الإيضاحية المتعلقة بثقافة عدم الانتشار النووي ونزع التسلُّح، كجزء من مهمته في مواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل (WMD) وذلك بتدريب الجيل القادم من الاختصاصيين في عدم الانتشار ورفع مستوى التوعية العامة العالمية فيما يخصّ قضايا أسلحة الدمار الشامل. من بين هذه الدروس، هناك درسٌ خاصٌّ بالمعاهدة NPT، مكرَّسٌ من أجل التثقيف والتزويد بمادة مفيدة حول المعاهدة من خلال نصٍّ تفاعلي ومقتطفات مغناة ومتعددة الوسائط، تتضمّن برامج timelines، وخرائط، وارتباطات عديدة للوصول إلى المصادر ذات الصلة. والدرس الإيضاحي يمثِّل بيئة تعلّم ذاتية التطوُّر يمكن الوصول إليها من قِبَل كلِّ شخص عبر الشبكة العالمية. وبالإضافة إلى الدرس الإيضاحي حول المعاهدة NPT، الذي وضع في عام 2002 وجرى تحديثه مؤخراً استجابة لتغيّرات حديثة في بيئة عدم الانتشار النووي، فقد طوَّر مركز دراسات عدم الانتشار النووي درساً إيضاحياً خاصّاً بالحرب الكيميائية، ودرساً خاصّاً بالحرب البيولوجية ودرساً خاصاً بالإرهاب الإشعاعي (الراديولوجي). راجع من فضلك هذه الدروس الإيضاحية على الموقع: http://www.nti.org/h-learnmore/h3-tutoriral.html

ومن بين المصادر الأخرى، هنالك إرشادات تعليم طوَّرها مركز معهد مونتِري لدراسات عدم الانتشار من خلال منتدى القضايا النقدية (CIF). سعى المنتدى إلى زيادة التوعية بقضايا نزع التسلُّح وعدم الانتشار النووي وإشراك وتجنيد الجيل القادم من الاختصاصيين. وصُمِّمَ منتدى CIF ليشمل طلاب المدارس العليا والمدرّسين في قضايا الانتشار ومراقبة أسلحة الدمار الشامل. تفحص الصفحات على الموقع: www.criticalissuesforum.org

والمزيد من المعلومات عن دراسة الأمم المتحدة (وثيقة الأمم المتحدة 124/A/57) وقرارات الجمعية العامة (Nov.2004,93/Nov.2002 and GA 59,60/GA57) عن ثقافة نزع التسلُّح وعدم الانتشار متوفرٌ على صفحات الويب الخاصّة بإدارة الأمم المتحدة لشؤون نزع التسلُّح وذلك على الموقع: http://disarmament2.un.org/education

ماساكو توكي مشارك في برنامج ثقافة عدم الانتشار في معهد مونتِري التابع للمركز الدولي لدراسات عدم الانتشار (CNS). E-mail:masako.toki@miis.edu

ويليام بوتر :أستاذ في معهد مونتِري ومدير مركز CNS. حيث لعبت ورقة المناقشة التي تقدَّم بها في كانون الثاني/ يناير عام 2000 للمجلس الاستشاري التابع للأمين العام للأمم المتحدة عن مسائل نزع التسلُّح دور المنبه والدافع لدراسة الأمم المتحدة حول ثقافة نزع التسلُّح وعدم الانتشار. E-mail: wpotter@miis.edu